# توظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية بعد ٢٠١٧م.

**الباحثة. أماني خالد عبدالهادي**

Amani.k@coadec.uobaghdad.edu.iq

**الملخص:**

يتناول البحث اهم المواضيع التي انتشرت في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، والمتعلقة بالتغييرات التي طرأت على مفاهيم القوة مع بروز مفهوم القوة الناعمة وسعي الدول خاصة الكبرى منها الى تفعيله لتحقيق الهيمنة والنفوذ، والقوة الناعمة في مفهومها تهتم بالمظاهر غير التقليدية للقوة بعيدا عن الارغام والاكراه وتقوم أساسا على الاقناع والترغيب من خلال تفعيل جاذبيتها الثقافية وقيمها السياسية التي تسعى من خلالها الى التأثير في محيطها الخارجي، وتهدف هذه الدراسة الى مناقشة توظيف القوة الناعمة الفرنسية ومصادرها والبحث في إمكانيات فرنسا ومدى قدرتها على تفعيلها في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بعد العام ٢٠١٧، التي اعتمدت بشكل أساسي على تفعيل ادواتها السياسية والاقتصادية والثقافية كأداة لتنفيذ سياساتها تجاه المنطقة، اذ انها تتبنى القوة الناعمة في سياستها الدولية كرد فعل عن الواقعية والتي تقوم على القوة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية، اذ يوضح البحث مفهوم القوة الناعمة كأداة فاعلة في السياسة الفرنسية تهدف من خلالها الى توطيد العلاقات مع دول المنطقة العربية، وبالتالي تعزيز الوجود الفرنسي خلال تسخير قوتها الناعمة المتمثلة في تأثيرها السياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية، لتحقيق مكانة دولية متميزة، وخلق فرصة للتواجد في المنطقة العربية من اجل تنفيذ مصالحها العليا.

الكلمات المفتاحية:( القوة الناعمة، السياسة الخارجية الفرنسية، المنطقة العربية).

# Utilizing soft power in implementing French foreign policy towards the Arab region after 2017

**Amani Khalid Abdulhadi**

**Abstract:**

The research deals with the most important topics that spread in international relations after the Cold War, and related to the changes that occurred in the concepts of power with the emergence of the concept of soft power and the efforts of countries, especially the largest ones, to activate it to achieve hegemony and influence. Soft power in its concept is concerned with non-traditional manifestations of power away from

coercion and coercion. Mainly on persuasion and enticement by activating its cultural appeal and political values through which it seeks to influence its external environment. This study aims to discuss the use of French soft power and its sources, and to research France's capabilities and the extent of its ability to activate it in implementing its foreign policy towards the Arab region after the year 2017, which relied mainly on activating its political, economic and cultural tools as a tool to implement its policies towards the region, as it adopts power. Soft power in its international policy as a reaction to realism, which is based on hard power represented by military force. The research clarifies the concept of soft power as an effective tool in French policy through which it aims to consolidate relations with the countries of the Arab region, and thus strengthen the French presence by harnessing its soft power represented by its political, economic and cultural influence in the Arab region, to achieve a distinguished international position, and create an opportunity for presence in the region. Arab in order to implement its higher interests.

Keywords: (soft power, French foreign policy, Arab region).

**المقدمة:**

يعد مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم التي نالت اهتمام الباحثين والفاعلين في المجتمع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة التغييرات الكبيرة التي رسمت ملامح العلاقات الدولية في ظل تنامي مظاهر العولمة، ففي حين كانت الدول تركز في كل استراتيجياتها على الاهتمام بقوتها الصلبة والتي تعتمد على الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، والقدرات العسكرية اصبح لا بد لها من توسيع مضامين قوتها وتأثيرها في المناطق التي تعتبرها ذات أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، من خلال العناية بالجوانب والابعاد غير التقليدية بعيدا عن الاكراه والالزام، فبرز مفهوم القوة الناعمة ليجسد التأثير غير المباشر للعوامل الثقافية والايدلوجية والاقتصادية، اذا يعتبر امتلاك الدولة لهذا النوع من القوة مصدرا مهما في بسط نفوذها بعيدا عن القوة العسكرية، فكانت فرنسا من ضمن الدول الأكثر اهتماما في توظيف قوتها الناعمة لأجل حماية مصالحها الدولية، ونالت دورا دبلوماسيا دوليا نشطا في المنطقة العربية، وقضاياها لضمان فاعلية التأثير والوجود الفرنسي في المنطقة العربية، الدور الذي منحها ثقلا دبلوماسيا مميزا، حيث انتهجت منهجا براغماتي في سياستها الخارجية، وقد اكسبها دورها الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي داخل المنطقة العربية مكانة دولية وإقليمية متميزة، وفتح لها افاق واسعة في سياستها الخارجية اتجاه المنطقة العربية، وفي هذا السياق عملت فرنسا على توظيف

عناصر قوتها الناعمة التي تمتلكها و استخدامها بشكل فاعل في تنفيذ أهداف سياتها الخارجية وخدمة مصالحها في المنطقة العربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إنها تحاول تسليط الضوء على توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، وكيفية الاستفادة منها، و توظيفها بشكل فاعل في تحقيق وتنفيذ أجندة سياستها الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من خلال الاتي:

كيف تستطيع فرنسا تحقيق أهدافها عن طريق توظيف ادوات قوتها الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، ولزيادة نفوذها وتعزيز مكانتها الدولية ؟ وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان فرنسا تعمل على توظيف أدوات قوتها الناعمة لتحقيق أهدافها، في المناطق المستهدفة والتي تعتبرها مناطق نفوذ ومصالح فرنسية.

منهجية البحث:

من اجل إتمام الدراسة وتحقيق الهدف الأساسي منها اعتمدت الدراسة على منهج التحليلي الوصفي ومنهج دراسة القوة الذي يركز على العلاقة بين القوة والمصلحة في العلاقات الدولية فعلى الدوام ارتبطت علاقات الدول بثنائية القوة والمصلحة بمعنى ما للدولة من مظاهر قوة تعينها على تحقيق مصالحها وأهدافها، اذ يربط هذا المنهج بين القوة والمصلحة فكل منهم غاية ووسيلة في الوقت نفسه، إضافة الى ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يبين مرتكزات القوة الفرنسية، والتغييرات التي طرأت في تطبيقات القوة الناعمة للدول.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي توضيح مفهوم القوة الناعمة، وتبين تطور مفهوم القوة الناعمة في السياسية الخارجية الفرنسية بعد تولي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الرئاسة الفرنسية، وتكشف كيفية توظيف القوة الناعمة كأداة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية.

ومن اجل الإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسة، تناول المحور الأول مفهوم القوة الناعمة واهميتها، بينما انتقلنا في المحور الثاني للتطرق الى القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية بعد رئاسة ايمانويل ماكرون، وفي المحور الثالث والأخير حاولنا ابراز أدوات التأثير للقوة الناعمة الفرنسية تجاه المنطقة العربية.

المحور الأول: مفهوم القوة الناعمة واهميتها:

يعد مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم الحديثة نسبيا التي جذبت اهتمام الباحثين والسياسيين على السواء، فقد ظهر المفهوم في ادبيات العلاقات الدولية مطلع التسعينيات من القرن العشرين، للتأكيد على أهمية الأدوات غير العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية، وقدرة الدولة في التأثير على غيرها من الدول وتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال التأثير الثقافي والايديولوجي كضمان لاستمرار النفوذ والهيمنة.(عقيد ،٢٠٢٢،ص٩٥)، وقد قام جوزيف ناي، وهو باحث متميز في السياسة الخارجية، بتوسيع تعريف القوة الناعمة، اذ يقول أن القوة الناعمة (هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين لتحقيق النتائج التي يريدها المرء)، ويعد جوزيف ناي اول من صاغ مصطلح "القوة الناعمة" في كتابه "ملزم بالقيادة (1990) " .(علي باكير،٢٠٢١،ص٦٨) والذي يعد من أبرز من كتب في القوة الناعمة، حيث ذكر أن القوة الناعمة: ( هي في جوهرها قدرة امة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها وخياراتها العامة، وذلك بدل الاعتماد على الاكراه أو التهديد) إضافة الى انها (القدرة في الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام او دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومثله السياسية وسياساته فعندما تبدو سياسته مشروعة في عيون الاخرين تتسع قوتنا الناعمة ... فالأغراء اكثر فاعلية من الارغام وتجعل الاخرين يتحركون في اتجاهك).(جوزيف ناي،٢٠٠٧،ص٩٥)، وفي ذلك اكد على وجود وجه اخر غير مادي للقوة قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتسقة مع هذه القيم مع ضرورة عدم تجاهل هذا الوجه نتيجة التركيز على الابعاد المادية العسكرية التي حظيت بمكانة محورية في ادبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.(علي جلال،٢٠١٩،ص١٢)، ويرى جوزيف ناي ان في بعض الأحيان نستطيع ان نحصل على النتائج التي نريدها دون اللجوء الى الاكراه، وهذه القدرة في الحصول على ما نريده بطريقة غير مباشرة يطلق عليها البعض اسم الوجه الثاني للقوة وهي (القوة الناعمة) بانها القدرة على صياغة خيارات الأخرين والحصول على ما تريد عبر الجاذبية بدلا من القهر او الاكراه او الدفع القسري.(علي باكير،ص٦٩)، وهي بذلك لا تقل أهمية عن القوة الصلبة، فإذا تمكنت دولة ما من جعل سلطتها تبدو مشروعة في اعين الاخرين فسوف تواجه مقاومة اقل لرغباتها، واذا كانت ثقافتها وايديولوجيتها جذابة فأن الاخرين يتبعونها عن طيب خاطر.(Joseph S.,2022,p.12)، ويحصر (جوزيف ناي) القوة الناعمة لدولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاثة عناصر أساسية: (جوزيف،٢٠١٥،ص ١١٠)

اولا: الثقافة العامة وما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين.

ثانيا: القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل أم في الخارج سلما أم حربا .

ثالثا : السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه بما يعزز مكانة الدولة.

وللقوة الناعمة ثلاثة انماط تستخدم من خلالها و هي: (جوزيف ناي،ص٢٦-٢٧)

١- الاقناع: ويستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين وردود افعالهم، دون التهديد باللجوء الى القوة العسكرية وقوة الاقناع تتوفر كما كانت هناك شرعية و اهداف واضحة وشخصية كاريزمية، فالإقناع هو ممارسة قوة من جانب البعض، بحيث تفترض اتاحة فرصة للاختيار والتقدير من جانب من تمارس عليه الأقناع هذا الأخير يحتاج الى امتلاك عناصر القوة لكي يكون فعال و يمكن ان يكون فعال بامتلاك القوة الناعمة، فعندما تكون الثقافة عنصر جذب للأخرين والقيم السياسية و السياسات الخارجية ايضا تتصف بمشروعية فان ذلك سيولد قوة ناعمة تستطيع اقناع الآخرين من خلالها.
٢- الجاذبية: يمكن للدولة في بعض الاحيان ان تحصل على غاياتها واهدافها دون اللجوء الى التهديدات او الرشاوي وذلك لان هناك دول معجبة بها وتحذ حذوها و تتطلع الى مستواها وتريد ان تتبعها وهذا ما يتطلب من الدولة وضع جدول اعمال واجتذاب الاخرين في السياسة العالمية وليس فقط ارغامهم على تغيير سلوكهم او موافقهم بالقوة العسكرية او العقوبات الاقتصادية، فالقوة الناعمة من حيث السلوك هي القوة الجاذبة اما مواردها فهي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية وهناك ايضا جزء من القوة الصلبة يدعم القوة الناعمة فعندما تكون الدولة ذات مؤسسة عسكرية واقتصادية قوية فهي تشكل بذلك صورة الاقتداء بها وبذلك تحقق معظم اهدافها ليس بالخوف من قوتها بل اعجابا و اجتذابا لها.
٣- وضع جدول الاعمال: يتناول تحديد اولويات الدول الأخرى بما يخدم او يتفق مع اولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة، فالقدرة على تشكيل ما يريده الآخرين يرتكز على جاذبية الثقافة و فعالية القيم السياسة و شرعية السياسات الخارجية او مقدرة الدولة على التلاعب بجدول اعمال الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات، ومع تطور الاتصال والتكنولوجيا في عصر المعلوماتي اصبحت القوة الناعمة اهم ركيزة رئيسية في تنفيذ السياسات الخارجية من حيث الاعتماد على جاذبية الأفكار، المعتقدات، القيم، و الاقتناع بها فالدول تلجأ الى القوة الناعمة بسبب ما يشهده العالم من عالقات متشابكة و متنوعة ومنتشرة مع كل شعوب و دول العالم مدعمة بالاتصالات و العالم الافتراضي و شبكات التواصل الاجتماعي و العالم مما ادى الى توزيع مصالح الدول بشكل معقد على كل انحاء العالم.

وانطلاقا من المصادر الثلاثة السابقة، يمكن قياس القوة الناعمة لأي بلد باستخدام مؤشرات عديدة تتمثل فيما يأتي:(Florine briere,2022)

- سمعتها وجاذبيتها (عدد الخريجين المهاجرين وهجرة الأدمغة ، جذب الطلاب).
- أدائها الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي ، الناتج القومي الإجمالي ، معدل البطالة).
- أسلوب حياته (الأخلاق والممارسات الاجتماعية).
- تواصلها ولغتها (المعاهد الدولية والمدارس الثانوية).
- ثقافتها ومنتجاتها الثقافية (الأدب والسينما والتلفزيون والمسلسلات والإنترنت والإعلام).
- أفكارها وقيمها وتأثيرها (وسائل الإعلام ، الضغط ، مركز الأبحاث ، جائزة نوبل).
- نشر تقنيتها.
- مكانتها في المنظمات الدولية وتجمعات الدول .
- دور العمل الخيري ومنظماته غير الحكومية.

وفي ضوء ما تقدم نرى ان القوة الناعمة لها أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى، من ضمنها فرنسا التي تسعى الى مد نفوذها أو توسيع اطار هذا النفوذ وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية بطريقة سلمية تفاعلية، بعيدا عن الاكراه والقوة العسكرية، اذ تعد سياسة القوة الناعمة اقل تكلفة في تحقيق أهداف الدولة من القوة الصلبة، وان كانت تتضمن بدورها استخدام الموارد المتاحة، فمن البديهي ان يكون اقناع جهة ما اقل تكلفة من اكراهها على الذهاب في الاتجاه نفسه، فالإقناع الناجح يزيد فرص استخدامه في المستقبل مرات أخرى، فالقيم المشتركة، والاهداف المشتركة، والاحترام المتبادل، تساعد كلها على ان ترى الأطراف الموقف من الزاوية نفسها من ثم تدفعها في السعي الى الحلول او الأهداف نفسها، اذ تعمل القوة الناعمة على إيجاد بيئة مؤيدة ومساندة لسياساتها وتوجهاتها.(علي باكير،ص٧٠-٧١)، كما انها تعد اكثر ملائمة في بعض المجالات المتصلة بالصراع حول القيم والأفكار، خاصة في عصر المعلومات وثورة الاتصالات، الذي جعل التنافس السياسي الداخلي والخارجي يدور حول الجاذبية والمصداقية، هذا فضلا عن تلاؤم القوة الناعمة بشكل اكبر مع التغير في خريطة قضايا السياسة العالمية وفاعليها.(علي جلال،ص٦٥).

وبذلك فإن للقوة الناعمة تركز بأساليبها على الاستمالة والجذب، من دون أن تظهر للعيان، ومن دون أن تترك أي بصمات، فبدال من تكتيكات التهديد تعتمد القوة الناعمة على الجذب والإغواء عبر لعب دور المصلح المنقذ وتقديم النموذج الثقافي السياسي لحقوق الانسان والحريات العامة، اذ شكلت استراتيجية توظيف القوة الناعمة أحد الوسائل الاساسية في نجاح السياسة الخارجية الفرنسية من حيث قدرتها على جذب الاخرين من اجل تحقيق بعض الاهداف والسياسات المرسومة، لتأخذ مكانتها المتميزة على الساحة الاقليمية والدولية، بسبب امتلاكها لقاعدة واسعة من القوة الناعمة تتمثل في حضارتها وارثها الثقافي ومكانتها الدولية.

المحور الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية:

تحتل المنطقة العربية موقعا متميزا في نظر الدول الكبرى من ضمنها فرنسا، وعلاقاتها الدولية، فالمنطقة العربية كانت ولا تزال مجالا فاعلا في اعتبارات فرنسا التي تطمح لبسط نفوذها واحتكار مزاياها ومواردها المتدفقة.(خضر،٢٠١٠،ص٢١٥)، وبصورة عامة يمكننا الحديث عن السياسة الخارجية الفرنسية التي وضع مبادئها الأساسية الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول انها بنيت على مبادئ أساسية تمثلت في ما يلي:(وليد،٢٠٢٣،ص١٨٤)

-الشرعية التاريخية لدورها العالمي.

-مؤسسات وطنية قوية وهيئة خبراء من كبار موظفي الخدمة الوطنية.

-التمثيل القوي والفاعل في المؤسسات العالمية والإقليمية.

-امتلاك مقومات قوة صلبة (قوة عسكرية) وقوة ناعمة (دبلوماسية ثقافية).

وان أي محاولة لفهم القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، لا يمكن ان تتم بمعزل عن التصور (الديغولي) لمكانة فرنسا ودورها العالميين، لقد عد الجنرال شارل ديغول المنطقة العربية مفتاح العالم الثالث، وسعى الى تدعيم الدور العالمي والقيادي لفرنسا من خلال المساعدات والمعونات الاقتصادية والثقافية، الى دول المنطقة العربية حتى تتغير صورتها السابقة من سياسة الاستعمار الى التعاون.(سمير،٢٠٠٣،ص٧٠-٧١)، وارسى الجنرال شارل ديغول دعائم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية عندما لمس الأهمية المركزية للمنطقة العربية في النظام الدولي، وسار خلفائه من الرؤساء الفرنسيين على النهج ذاته، فأصبح الاهتمام بالمنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا توجها أساسيا في سياسة القوة الناعمة الفرنسية اتجاه المنطقة.(بوقنطار، ١٩٨٧،ص٢٥)، وعند الحديث عن توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية، فإنها تعمل على التعريف باتجاهاتها وأهدافها والوسائل المطبقة لتحقيق الغايات، كما تتعامل على مستوى المصالح والمحفزات والاهداف والاستراتيجيات المطلوبة للوصول الى الأهداف المراد تحقيقها، كما تقوم عناصر القوة الفاعلة بدورا مهما في تحقيق التفاعلات الإيجابية مع الفواعل الدولية، كما تسهم في تحقيق الأمن و الرخاء و التنمية في الدولة التي تمتلك تلك القوة.(سماح،٢٠١٤،ص٤٦)، واذا تحدثنا بصورة اكثر دقة عن توظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية بعد العام ٢٠١٧، مع تولي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون للرئاسة الفرنسية، ذو التوجهات التي توصف بانها يسارية وسطية، وهو الذي جاء بحزبه (الجمهورية الى الامام) الذي اسسه عام ٢٠١٦، بعد ان استقال من منصب وزير الاقتصاد في حكومة الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند، وهو حزب سياسي وسطي نال دعم فئة كبيرة من الفرنسيين خاصة الشباب رغبة منهم في التجديد والتغيير، خارج الأحزاب التقليدية الفرنسية، بعد تداور اليمين واليسار الحكم في فرنسا السنوات السابقة، ليكسر هذه القاعدة في الحكم واكد انتصاره هذا بعد فوز حزبه في الانتخابات

التشريعية محققا اغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية، حيث نالت أفكاره المتمسكة بعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي وتحديث الاقتصاد الفرنسي، دعم الفرنسيين والاوروبيين الذين عبروا عن ارتياحهم لاختياره رئيسا لفرنسا.(بلال،٢٠٢١،ص٢١٤-٢١٥)، فقد أوضح الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون جملة من المنطلقات في السياسة الخارجية الفرنسية ومن ابرزها:(وليد، ص ١٨٦-١٨٧)

- يصر على مبدأ التعاون والشراكة في الشؤون الخارجية.

- اكد على الرابط الدقيق بين التنمية والامن والاستقرار في افريقيا مع التأكيد على خصوصية العلاقة مع المغرب العربي والاطار المتوسطي.

- تبنى الدعوة الى أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف سواء عبر الأمم المتحدة او عبر بلورة اتفاقيات دولية جديدة لمواجهة التحديات العالمية.

- وضع خلال حملته الانتخابية الأولى المبدأ(الديغولي – الميتراني) القائم على استقلالية القرار الخارجي ضمن الأسس التي يتبعها في سياسته الخارجية.

وقد بدأ بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية الفرنسية سريعا بتفعيل سياسة فرنسا الخارجية اتجاه المنطقة العربية، استهلها أولا بأطلاق تصريحات حول الازمة السورية ثم المحاولة في حل الخلافات بين الدول الخليجية، وعقد قمة بشأن الأوضاع في ليبيا، وهذا يشير الى سعي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى توظيف القوة الناعمة الفرنسية في السياسة الخارجية الفرنسية، لتولي زمام الأمور في المنطقة العربية، وهو بذلك يترك بصمة في سياسة فرنسا تقارب ما حققه شارل ديغول وجاك شيراك تجاه المنطقة العربية.(بلال،ص٢١٦-٢١٧)، فالمنطقة العربية محور اهتمام صناع القرار السياسي الخارجي الفرنسي، باعتبارها المصدر الأساسي للطاقة، وسوقا لتصريف البضائع الفرنسية، فمن الصعب تخيل قيام رئيس حكومة فرنسية أيا كانت توجهاتها السياسية بالتخلي عنها، وهذا الامر تجسيد لسياسة فرنسية ثابته، تسعى من خلالها فرنسا الى تأكيد حضورها السياسي والاقتصادي والثقافي، وضمان دورها في حل الازمات والقضايا العربية من خلال توظيف أدوات قوتها الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية اتجاه المنطقة العربية، وتحقيق أهدافها العليا.(اماني،٢٠١٣،ص٥٣)، فضلا عن ذلك تتميز السياسة الخارجية الفرنسية عن غيرها من الدول اذ تتوفر لديها الإمكانيات التي تمنحها الحضور القوي عالميا، فلدى فرنسا شبكة دبلوماسية تعد الأكبر على مستوى العالم، تقودها وزارة الخارجية، والى جانب القوة السياسية والعسكرية لفرنسا نجد بشكل واضح طغيان الدور الذي تمارسه في توظيف القوة الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية، والذي يعبر عنه الباحثين ب(الفرانكفونية والدبلوماسية الثقافية)، اذ تعد العلاقة الوثيقة بين الأنشطة السياسية والأنشطة الثقافية عنصرا فاعلا في السياسة الخارجية الفرنسية، والذي تعود جذوره الى ما قبل الثورة الفرنسية مرورا بالعمل الكبير الذي اصله الدبلوماسيين الفرنسيون في تطوير اللغة الدبلوماسية الفرنسية، حتى

باتت اللغة العالمية للقانون والدبلوماسية .(وليد،ص١٨٥)، وقد استفادت فرنسا من ريادتها في التاريخ الأدبي والفكري منذ عصر الأنوار وكرستها الثورة الفرنسية منارة لقيم الحرية والعدالة، حيث شهدت صعودًا كبيرا لتصبح رائدة عالمية في مجال القوة الناعمة، اذ ان السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية تقوم على التاريخ والجغرافيا وهي تعبر عن مبدأ تقليدي وفلسفة سياسية وخيار استراتيجي، كما وان هذه السياسة هي احد امتن اركان الدبلوماسية الفرنسية التي تلعب دورا متميزا في المنطقة وتركز على الأهداف الرئيسية التي تتمثل على الصعيد الجغرافي باعتبار فرنسا جارة للعالم العربي الذي يبدأ من الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في دول المغرب العربي الخمس، ثم يتصل بمصر وفلسطين ولبنان وسوريا.(شارل،٢٠٠٣،ص٤)، إضافة الى ذلك اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الخليج العربي بالاستقرار لارتباطها مع دول الخليج العربي بعلاقات سياسية ودفاعية وامنية، فضلا عن مساعي فرنسا بوصفها عضوا دائما في مجلس الامن وقوة نووية تمتلك تأثيرا كبيرا في تطورات الاحداث الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية بشكل عام.(احمد،٢٠٢١،ص٣٠٢)، وان تبلور توظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية تؤطرها ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:(رقية،٢٠١٧،ص٢٣٨)

- ادراك فرنسا لمكانتها ودورها في السياسة الدولية.
- التحديات الدولية التي تواجهها.
- الخبرة والحنكة التي تتمتع بها في اطار إدارة العمل الخارجي خاصة في جانب النشاط الدبلوماسي.

اذ تسعى فرنسا الى انتهاج مبادئ القوة الناعمة بأهداف متجددة ومجال نشاط أوسع في اطار المظهر الدولي للعولمة، وذلك بإعادة ترتيب اولياتها من خلال رؤية شاملة لا تغفل عن المنطلقات الأساسية الاستراتيجية وتعيد رسم الخرائط الجيوسياسية ومن خلال تحليل الخطاب السياسي لمعرفة مدى تطابقه مع الممارسة السياسية وفهم الأهداف غير المعلنة في سياساتها الخارجية تجاه المنطقة، وفرنسا كقوة دولية تعمل على تعبئة كافة امكانياتها بما يخدم صورتها وحضورها في العالم وتحركها على اصعدة متنوعة من اجل استمرارية مصالحها، واستطاعت تحقيق ذلك من خلال عدة اعتبارات تمثلت فيما يلي : (رقية،ص٢٣٧)

- تعتبر فرنسا دولة ذات سيادة كاملة، ولها استقلالية التامة في التفكير والتصرف، كما انها الحق الشرعي في استعمال القوة كضامنة للاستقرار في المجتمع الدولي.
- القدرة على اتخاذ القرار، تشعر فرنسا دائما بالاضطلاع بذلك الدور القيادي مما دفعها الى استعادة الزعامة القارية من خلال العودة الى حلف شمال الأطلسي، إضافة الى ذلك اتخاذ قرار المؤسس على استخدام الأدوات الاستخباراتية والعسكرية والمالية عبر العمل السياسي والاجتماعي والإقليمي في اطار استراتيجية مستدامة منسقة وصارمة او بتعبير الجنرال شارل ديغول الرئيس الفرنسي الأسبق (شاملة)، وفي هذا الاطار تتنوع مزايا الأداء السياسي للقوة الناعمة الفرنسية بين مظاهر الاستمرارية والتغيير او التجديد من اجل الحفاظ

على مرتبتها الريادية محاولة تكييفها مع محيطها غير المباشر من اجل خلق ثقافة سياسية تصدرها الى المنطقة العربية عبر توظيف لمفهوم القوة من خلال تهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها الخارجية، فالاستخدام الهادف للقوة يكون اقدر من غيره على بلورة أفعال سياسية مؤثرة دوليا.(خضر،ص١٢٧)، لقد خلق الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون خلال ولايته للرئاسة الفرنسية سمعة دولية تتعلق بدخوله في خطوط الازمات والاستغراق فيها من اجل تقريب وجهات النظر والبحث عن الحلول الوسطية بين الأطراف المتنازعة، فسعى بدوره الى توظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، للدخول بقوة بالتشابكات السياسية والأمنية في المنطقة وقيادة بعض ملفات التحول السياسي وجمع الفرقاء السياسيين، وهو ما يمكن ترجمته الى مكاسب وطنية تنعكس على الشراكة الفرنسية مع دول المنطقة العربية في عدة مجالات أخرى. (وليد،ص١٨٨).

وبذلك فان الهدف الأساسي للفكر الاستراتيجي الفرنسي يكمن في حماية حريتها واستقلاليتها يحمل معنى يعبر عن الوجود الفرنسي كقوة فاعلة، وليس مجرد دولة متفاعلة مع الاحداث الدولية، وهذا يفسر ظهور هذه الرغبة لدى القيادات المتعاقبة التي تهدف الى تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية يعبر عن موقفها الذاتي مع المشاركة في مختلف الأنشطة التعاونية والاندماجية وحفظ حقها في حرية الاختيار واتخاذ القرار من اجل المحافظة على قوة التأثير والنفوذ.(بلال،٢٠٢١،ص١٢٩)

وكما حددها جوزيف ناي فإن القوة الناعمة (هي قدرة الدولة على التأثير على تصرفات الآخرين دون استخدام القوة أو الإكراه)، حيث تصدرت فرنسا للمرة الأولى فرنسا تصنيف (القوة الناعمة) متقدمة على المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وذلك بحسب تقرير (القوة الناعمة ٣٠) عام ٢٠١٧، الذي ينشره معهد بورتلاند الأمريكي، التابع لـ«مركز الدبلوماسية العامة» في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، يصدر تقريراً سنوياً حول «القوة الناعمة»، يتضمن استعراضاً للميادين التي تشهد تطبيق المبدأ، نجاحاً أو فشلاً، كما يحتوي على مؤشر يرتّب الدول التي تتصدّر الاستخدام الأمثل للقوة الناعمة، وقد حمل تقرير عام ٢٠١٧، على غلافه صورة برج إيفل الباريسي الشهير، لأنّ فرنسا تصدرت الترتيب الكوني، (٧٥.٧٥ ) علامة تليها المملكة المتحدة، (٧٥.٧٢) فالولايات المتحدة، (٧٥.٠٢) وألمانيا، وكندا،(٧٢.٩٠)، واليابان، في أسفل اللائحة، المؤلفة من ٣٠ دولة، اذ تدرس الوكالة أكثر من (٦٠) دولة تم اختيارها لتقديم نظرة عامة على القوى العالمية الحالية وجميع المناطق الجيوسياسية في العالم، ويتم تصنيف الدول الثلاثين الأولى اعتمادًا على قدرتها على توسيع واستخدام "قوتها الناعمة" على العالم الحالي، اذيتم تحديد التصنيف من خلال جوانب مختلفة تتمثل بجودة المؤسسات السياسية، الثقافة ومدى الجاذبية الثقافية، قوة الدبلوماسية السياسية، سمعة التعليم العالي ، الابتكار وجاذبية الاقتصاد.(jonathan,2017)

نجد فيما تقدم ذكره ان القدرة على توظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية، بشكل يتماشى مع التغييرات التي تحدث في البيئة الدولية لتحقيق اهداف الدولة، ساعد بشكل أساسي في

بلورتها الى الساحة الدولية كقوة فاعلة ومؤثرة، وان ما تتمتع به فرنسا الكثير من الأصول التي من شأنها ان تسمح لها بتنفيذ تلك السياسية على ارض الواقع بشكل مؤثر ومميز، وحرصها على إبقاء وجودها فعالا في المنطقة، حفاظا على مصالحها، واغتناما للفرص الجديدة التي زادت من أوجه تعاونها مع دول المنطقة العربية في الفترات العصيبة التي تمر بها.

المحور الثالث: أدوات توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية :

يقصد بأدوات توظيف القوة الناعمة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، القنوات التي تتم من خلالها وعبرها ممارسة وتوجيه القوة الناعمة للبلاد، على اعتبار ان أي قوة ناعمة تحتاج الى تحديد المنطقة او الجهة المستهدفة في سياق منظم يخدم مصالحها وأهدافها العليا للدولة، وبما ان القوة الناعمة تقوم على الاقناع والجذب، فاذا احسنت الدولة استخدام مصادر قوتها من خلال برامجها السياسية واقتصادها وثقافتها، بالحكمة والحذر، وراعت وجهات نظر الدول الأخرى وعملت على المصلحة العامة للمجتمع الدولي، فعندها بالتأكيد ستربح احترام وصداقة وتعاون الدول الأخرى، وبذلك تحقق مصالحها الوطنية كما ترسم لها.( Mingjiang Li,2009,pp.5-6)، اذ تتمثل أدوات ووسائل توظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة العربية، بثلاثة جوانب رئيسة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، سنحاول توضيحها في ما يلي:

أولا: السياسة:

لفترة من الزمن تم ربط القوة الوطنية للدول المؤثرة في التفاعلات الإقليمية والعالمية، بمدى قدرتها على التأثير السياسي في غيرها ولصالحها، وذلك انطلاقا من تلك الرؤية التي مفادها ان الدولة التي تستطيع ان تكون مؤثرة في جانب، تستطيع مد تأثيرها وبالدرجة نفسها ليشمل الجوانب الأخرى.(مازن،١٩٩١،ص٣٣٢)، فالدولة المعنية تعتمد على عناصر قدرتها للفعل السياسي وهذا يفرض إعادة تأهيل دائمة للموارد الذاتية والاستخدام السياسي الكفوء لها الذي يصل لسياستها الخارجية الى مستوى يتوافق مع ما تملكه من موارد فكلما كان تأهيل مكونات قوتها على مستوى عالي كلما استطاعت الوصول الى أدائها لأدوار دولية فاعلة.(خضر،ص٢٤٤-٢٤٥)، فالتأثير السياسي أداة من أدوات القوة الناعمة الفرنسية تجاه المنطقة العربية، والتي تتمثل في تعزيز الحرية والعدالة والقانون، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والتعددية والحوار، وتشجيع ثقافة السلام ودعم حقوق الانسان والقيم الإنسانية العليا، وتوفير الموارد التي تتيح لها تمثيل مصالحها والدفاع عنها، والتواصل مع الدول في المنطقة العربية على نحو اكثر فاعلية.(علي باكير،ص٧٤)، ويعد أحد الدوافع الرئيسية لانفتاح فرنسا في العلاقات مع دول المنطقة العربية، هو إدراكها طبيعة الدور المتزايد لهذه القوى على الساحة الدولية، وتزايد القدرة على ممارسة التأثير في الشؤون الدولية، اذ ان القدرات الفرنسية تتقدمها دبلوماسية فاعلة بفضل رسالة مقنعة مفادها ان القوة الناعمة تكون في الاستخدام الجيد للأدوات في موعدها والإدارة المناسبة للازمات وقضايا المنطقة العربية بالحصول على دعم المجتمع الدولي، ولهذا فالترجمة الفرنسية لهذه القوة وتأثيرها السياسي هي

قوة الاختلاف كقوة لإحداث الفرق بوسائلها.(كريستين، ٢٠١٨)، ويظهر ذلك من خلال الدور السياسي الفرنسي اذ اعتمدت فرنسا على مجموعة من الآليات والأدوات في مساعيها نحو توظيف القوة الناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، والتي يتضح ابرزها في اعتماد فرنسا على دبلوماسية القمم في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، اذ تحاول فرنسا لعب دور فاعل في الشرق الأوسط عن طريق عقد بعض القمم الدبلوماسية، التي تعمل من خلالها باشراك العديد من رؤساء الدول، ويكمن الهدف وراء هذه القمم بالسعي لتنشيط عدد من الشراكات ومناقشة ابرز القضايا المعنية بتلك المنطقة.(فاطمة وهاني،ص٣٤٠)، ولم يهدر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون منذ توليه الرئاسة الفرنسية فرصة للانخراط في شؤون المنطقة العربية، من حيث الزيارات المتعاقبة لدول المنطقة والتصريح بمواقف قوية فيما يخص صراعات المنطقة والاشتراك في جهود الوساطة ضمن عدة ملفات ساخنة، فالرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وفريقه الرئاسي يرون أن الانخراط الكبير نحو المنطقة العربية وقضاياها يمكن ترجمته إلى مكاسب وطنية تنعكس على الشراكة الفرنسية مع دول المنطقة في مختلف المجالات، وكما ذكرنا فيما سبق من المعروف أن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة كان قد تم إرسائها من جانب شارل ديجول منذ عام ١٩٦٨، حيث افتتح فصلاً جديداً في العلاقات بين فرنسا ودول المنطقة وخاصة الدول العربية، وأن إرساء سياسة فرنسية داعمة للعالم العربي يجب أن يكون في صلب السياسة الخارجية الفرنسية، وقد سار رؤساء الجمهورية الفرنسية تباعا على هذا النهج،(رابحة،٢٠٢٢،ص٥) اذ تولي فرنسا أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط خاصة لبنان وسوريا، ويتمحور الاهتمام الفرنسي تجاه المنطقة حول مستويات عديدة امنية وسياسية واقتصادية وثقافية، وسعيها لتعزيز نفوذها كقوة فاعلة في المنطقة، مما دفع بالدور الفرنسي إلى الواجهة مجددًا، في لبنان فبعد انفجار مرفأ بيروت في يوم ٦اب ٢٠٢٠ بيومين، حطت طائرة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في بيروت حيث تجول في شوارعها وتفقد الأحياء المتضررة وقابل سكانها، وفي ٣١ اب أيضًا، أعاد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الكرة إلى بيروت مؤكدًا أنَّ حكومته تولي الشأن اللبناني اهتمامًا خاصًا، وطرح خلال هاتين الزيارتين خُطة إصلاحية مالية واقتصادية وسياسية للبنان، ولم يوفر الرئيس الفرنسي أي محفل دولي إلا وطرح فيه الأزمة اللبنانية على طاولة البحث، كما وفي المقابل، تشكل الأزمة اللبنانية فرصة للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وفرنسا لطرح حلول تخرج لبنان من أزمة الفراغ الرئاسي وتنتشله من الانهيار الاقتصادي الذي يعانيه–عبر حكومة لبنانية قادرة على إدارة المساعدات الطارئة وإصلاح القطاع العام والتفاوض مع صندوق النقد الدولي– ما يعطيه فرصة للتألق على الساحة الدولية وإعادة تأكيد دور فرنسا في شرق المتوسط، كما تتطلع فرنسا لضمان نصيبها من الغاز الكامن قبالة السواحل اللبنانية، في ظل انعكاسات الحرب في أوكرانيا على أمن الطاقة الأوروبي.(انس،٢٠٢٣)، واستمرت فرنسا طيلة الثلاث سنوات بعد ازمة انفجار مرفأ بيروت طرف سياسي دبلوماسي فاعل في المشهد السياسي اللبناني عن طريق طرح المبادرات السياسية التي تدعو الى تهدئة الأوضاع بين حزب الله وإسرائيل خاصة بعد (عملية طوفان الأقصى على غزة في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣)، حيث صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الخميس ٢٦ايلول ٢٠٢٤، في كلمته خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الكندي

(جاستين ترودو ) في مونتريال "سنتحدث إلى الإسرائيليين لضمان تطبيق مقترح وقف النار لمدة ٢١ يوما.. لا يزال هناك متسع من الوقت أمام نتنياهو للالتزام بخطة وقف النار أعتقد أنه يتعين على الولايات المتحدة الآن زيادة الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي للقيام بذلك."وأشار ماكرون إلى أنه في حال رفض نتنياهو وقف إطلاق النار، فإن "فرنسا ستثير المسألة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة." مشيرا بأن فرنسا تعارض أن يصبح لبنان "غزة جديدة" مطالبا إسرائيل بوقف هجماتها و"حزب الله" بالتوقف عن الرد.( ماكرون، ٢٠٢٤)، وفيما يخص الازمة السورية تعتزم فرنسا إدراج أنشطتها في سورية في أربعة اتجاهات مترابطة ومتكاملة تمهيدًا لتسوية دائمة لهذا النزاع وهي :

-مواصلة مكافحة الإرهاب مع شركائنا في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش.

-تقديم الدعم إلى السكان المدنيين المحتاجين لا سيّما الدعم في المجال الإنساني.

-التشجيع على التوصّل إلى تسوية سياسية للنزاع، لا سيّما من خلال دعم جهود الأمم المتحدة باعتباره الحل الوحيد الذي من شأنه وضع حدّ دائم للأزمة وإحلال السلام في سورية.

-مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم في سورية من العقاب، فضلا عن ذلك أعلنت فرنسا في الدورة الرابعة من مؤتمر بروكسل التي عُقدت في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ تقديم مساهمات مالية جديدة من أجل ما يلي:

-التصدّي لحالة الطوارئ الإنسانية في سورية،

-دعم اللاجئين السوريين،

-دعم البلدان التي تستقبل اللاجئين السوريين.

وقد بلغت قيمة المساعدات المالية الفرنسية لفترة ( ٢٠٢١-٢٠٢٢)، أكثر من (٥٦٠) مليون يورو خصصت لدعم السكّان السوريين، الذين يعانون ضائقة إنسانية ولمساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة لهم وخاصةً لبنان والأردن، أمّا في المحافل الدولية فقد سعت فرنسا منذ بداية الأزمة إلى حشد جهود شركائها في الأمم المتحدة من أجل ضمان توصيل المساعدات الإنسانية إلى سورية، الأمر الذي بات حيوياً لملايين السكان، وتلتزم فرنسا بوجه خاصّ بالحفاظ على آلية توصيل المساعدات عبر الحدود، وهو الأمر الذي يُمكّن الشعب السوريّ، ولا سيّما الأربعة ملايين شخص في إدلب، من الانتفاع بالمساعدات الإنسانية الدولية. وتمثل حماية الجهات العاملة في المجالين الإنساني والطبي محوراً مركزياً أيضاً لعمل فرنسا في هذا الإطار.(France diplomacy,2020)، إضافة الى ذلك اهتم الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بتكثيف جولات الحوار السياسي على المستويات كلها مع دول مجلس التعاون الخليجي، اذ تنضر فرنسا الى دول الخليج العربي على انها شريك وطرف رئيسي في أي حوار يتعلق بقضايا المنطقة العربية وازماتها، ويحاول الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تجديد الطموحات الفرنسية في المنطقة العربية، وذلك ببناء سياسة فرنسية مستقلة وحل القضايا والأزمات بطرق دبلوماسية دون الانحياز لأي طرف من الأطراف بما يخدم المصالح الفرنسية.(احمد قاسم،ص٣٠٣-٣٠٥)، فضلا عن ذلك حرصها على طرح مبادرات السلام تحت اشراف الأمم المتحدة، فيما يخص

القضية الفلسطينية التي تعد من القضايا المفصلية بنسبة للشعوب العربية، اذ أبدت فرنسا الاستعدادات لدعم عملية السلام وانهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط والتوصل الى حلول ترضي جمع الأطراف.(احمد ومثنى،٢٠٢٢،ص١٥٣-١٥٤)، وتعمل على توظيف أدوات قوتها الناعمة لضمان دور وحضور سياسي فرنسي في المنطقة من خلال تخصيص مبالغ مالية لتقديم المساعدات الإنسانية، عبر مساهماتها الطوعية للوكالات والمنظمات الإنسانية، ومساهماتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي بلغت قيمتها (٢٠) مليون في عام ٢٠٢٠، وتبقى فرنسا دوما على أهبة الاستعداد لدعم كل مبادرة تندرج في اطار القانون الدولي وتتبع نهج التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والقيام بدور سياسي لحل النزاع.(France diplomacy,2020). وفي كلامنا عن سياسة فرنسا الخليجية، لقد بدأ الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون اهتماما كبيرا على نحو خاص، بتطوير علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية والامارات وقطر، آخذاً بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية للعلاقات البينية الخليجية، وشدّة المنافسة الغربية في هذه المنطقة، وتحديداً مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ناهيك بتقدم نفوذ روسيا والصين. فكانت لتوظيف قوتها الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة حضورا مميزا، ففي السعودية عملت فرنسا على تطوير علاقاتها مع السعودية من خلال إقامة علاقة شخصية مستقرة بين الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وولي العهد السعودي الأمير محمد سلمان، وتميّز موقف الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون على نحو لافت عن المواقف الأميركية الأوروبية التي اتخذت مواقف سلبية حيال الرياض بعد "أزمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي"، عام ٢٠١٨ في قنصلية بلده في إسطنبول، بحيث استمرت فرنسا في تطوير علاقاتها مع السعودية، والاستفادة من تماسُك هذه العلاقة ومرونتها في الوقت نفسه، وفيما يخص الإمارات تَسهُل ملاحظة أن علاقات فرنسا والإمارات وصلت إلى مستويات متقدمة في عهد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، بُنيَت على ما سبق مراكمته في علاقات البلدين خلال العقود الأخيرة، وكان واضحاً أن توقيع عقود في مجالات الدفاع والتجارة والتكنولوجيا، رفع علاقات فرنسا والإمارات إلى حدود تلامس المستويات الاستراتيجية، إلا أن طبيعة العلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية على وجه الخصوص، مكّنت فرنسا من إيجاد موطئ قدم رحب في المنطقة يكون نموذجاً لعلاقات تطمح إليها فرنسا مع كل دول المنطقة، وكذلك في الكلام عن قطر نجحت فرنسا في عهد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في صيانة علاقاتها القديمة مع الدوحة، وتطوير علاقات اقتصادية، وأمنية، على الرغم مما أثارته علاقة فرنسا بالدوحة من أسئلة داخلية حول مدى انسجام الموقف الفرنسي المعادي للإسلام السياسي مع موقف قطر.(محمد،٢٠٢٢)

ولم تكن الازمة اليمنية غائبة عن دائرة الاهتمام الفرنسي فكانت فرنسا في صدارة الدول التي أعربت عن تأييدها لحكومة اليمن، حيث تعد فرنسا عضو ناشط في مجالات الدعم السياسي عن طريق الأمم المتحدة للوصول الى حل سلمي بأجراء محاورات مع جميع الأطراف وأيضا في مجال المساعدات الإنسانية، اذ تم تخصيص مبلغا (١٢٠) مليون يورو عام ٢٠٢٠، إضافة الى تقديم (٣٥٣) مليون يورو مساعدات طويلة الأمد، خلاصة القول ان السياسة الفرنسية

تجاه اليمن جزء من قوتها الناعمة التي تهدف من خلالها الى تثبيت وجودها في هذه المنطقة الاستراتيجية لتكون قريبة على المضائق البحرية المهمة والتي تعد طريق المرور الذي يربط أوروبا بالشرق الأوسط، إضافة الى تعزيز روابطها مع دول الخليج العربي بهدف جني المكاسب والحفاظ على مصالحها في هذه الدول.(احمد ومثنى،ص١٥٧-١٥٩)، فيما يؤخذ على حرص الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون توظيف ادوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الفرنسية للتصدي لملفات ذات أهمية سياسية وامنية كبيرة والسعي الى حلها، يعتبره البعض أنه تقدم في مسارات جديدة لم يسبقه فيها أحد، متمثلة هذه المسارات في زيارته المتكررة للعراق وتوقيع خارطة التعاون الثنائي بين البلدين في أيار ٢٠١٩، في مشروع دعم سيادة العراق المتمثل في زيادة الزيارات الثنائية بين البلدين بما ينسجم مع الرغبة الفرنسية في المشاركة الفاعلة وتعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات. (فرزاد،٢٠٢٢،ص٨-٩)، وفي مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الاقليمية ٢٨-٢٩ اب ٢٠٢١، كان قد أعلن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الجمهورية من الموصل عن افتتاح قنصلية فرنسا العامة في المدينة، وتسلّم قنصل فرنسا العام مهامه في الموصل في صيف ٢٠٢٢، إضافة الى ذلك احتل العراق في عام ٢٠٢٢ المرتبة الثالثة في قائمة الدول المنتفعة بالمساعدات الفرنسية من خلال تخصيص مركز الأزمات والمساندة التابع لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية مبلغ بقيمة (١١،٥) ملايين يورو لإرساء الاستقرار.( France diplomacy)، وقد كان لحضور الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الإقليمية جنباً إلى جنب مع زعماء المنطقة سواء من حلفائه المقربين أو من خصومه الذين يحرص على استمرار الحوار معهم، يتبع مسار الدبلوماسية التعددية لإدارة ملفات الأمن الإقليمي، ويرى البعض في هذه الخطوة محاولة من فرنسا للتواجد في المنطقة العربية وكأنها أحد أطرافها الأصليين وليست مجرد قوة استعمارية قديمة ذات نفوذ استراتيجي توسعي، ولكن تعهدات الرئيس الفرنسي بقمة بغداد بالإبقاء على القوات الفرنسية في العراق لمحاربة داعش حتى ولو انسحب الأمريكيون جاءت لتؤكد على استغلال فرنسا للمخاوف من الانسحاب الأمريكي من ملفات المنطقة كما انسحبت من أفغانستان ، مما جعل للحضور الفرنسي بعض المصداقية في وقت كانت مصداقية الغرب ككل على المحك.(رابحة،ص٩)، فمن من اجل اغتنام الفرصة لمليء الفراغ الاستراتيجي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، والعودة للشرق الأوسط لحماية مصالحها من نفوذ القوى الدولية الأخرى، فكان ذلك دافع مهم لتكون فرنسا اكثر تواجدا في العراق، اذ ترى فرنسا من المهم دعم السيادة العراقية وخلق توازن إقليمي الى جانب العراق، والتأكيد على التعاون العسكري للتعامل مع داعش والمشاركة في إعادة اعمار العراق.(فرزاد،ص٨-٩)، فالمؤتمر يُمثِّل آلية بلورها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بالتعاون مع العراق، بهدف نسج علاقات متعددة الأطراف تشمل بلداناً عربية، وتضاف هذه الآلية إلى رصيده في السعي خلال السنوات الأخيرة لإرساء دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط، شملت دول الخليج وشمال أفريقيا ومصر ولبنان، في محاولة لإيجاد دينامية فرنسية ذات طابع تكاملي و/أو تنافسي داخل الصراع الأميركي الصيني الروسي على النفوذ في المنطقة العربية، وفي الكلام عن سياسة فرنسا المغاربية تُمثِّل منطقة المغرب العربي، وشمال أفريقيا عموماً، ميدان نفوذ تاريخي واستراتيجي فرنسي اذ سعى الرئيس الفرنسي ايمانويل

ماكرون إلى تصويب علاقات بلاده مع الجزائر وتونس والمغرب التي ينتابها توتر بنيوي بسبب الماضي الاستعماري لفرنسا، وسُجِّل له قيامه بخطوات لترميم تصدعات تاريخية في علاقة فرنسا مع دول المغرب العربي، والسعي للمحافظة على علاقات مستقرة مع هذه الدول ليبقى حجم التبادلات بينهما مستقرا، وفي ليبيا تعاملت فرنسا مع الأزمة الليبية مُنتهجة خيارات بدت واضحة، على الرغم من سعيها لاستضافة فرقاء الصراع، وتقديم مبادرات خاصة للحل في ليبيا، حيث بدت باريس أقرب للسياسة الداعمة للمكون السياسي في بنغازي بقيادة خليفة حفتر على حساب المكونات السياسية في طرابلس التي حظيت بدعم تركيا وقطر.(محمد،٢٠٢٢).

فان ترجمة فرنسا لسياسة القوة الناعمة تجاه المنطقة العربية من خلال توجهاتها السياسية وطرحها مبادرات السلام والحوار السياسي السابقة يراد من خلالها ان تهيئ لها القيام بدور فاعل في المنطقة العربية وحضور كبير.

ثانيا: الاقتصاد:

يشكل الجانب الاقتصادي احد الجوانب المهمة الدالة على مرتبة الدولة المعنية في النظام الدولي، أي محددا لأدوارها الدولية، وقد ادركت فرنسا أهمية الاقتصاد لكي تؤدي دورا عالميا رئيسا.(خضر،ص١٣٦)، اذ يعد التأثير الاقتصادي الركيزة الأساسية التي بواسطتها توظف فرنسا قوتها الناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وتعود الرغبة الفرنسية في تعزيز التأثير الاقتصادي تجاه المنطقة العربية، إلى المصالح الاقتصادية والتجارية العميقة التي تربط فرنسا بدول المنطقة العربية، وهي أحد المحركات الرئيسية لسياسة فرنسا الخارجية إزاء دول المنطقة، موضحةً أن إمدادات الطاقة القادمة من دول الخليج العربي بشكل خاص تُعتبر حيويةً للغاية بالنسبة إلى الاقتصاد الفرنسي، بجانب السجل الضخم من التبادل التجاري بين فرنسا وتلك الدول.(كاميل ،٢٠٢٣)، ومن هنا عرفت أهمية الجانب الاقتصادي للدولة لتحقيق مصالحها القومية فهي استغلال الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية، والعكس كذلك، اذ تسعى فرنسا من خلال ادواتها الاقتصادية تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية ومتكاملة : دعم مؤسساتها في الأسواق الخارجية، جذب الاستثمارات المنشئة لمناصب العمل، تبني افضل الأطر التنظيمية الأوروبية والدولية للمصالح الاقتصادية الفرنسية.(بسعود، ٢٠٢٢،ص٦٤٩-٦٥٢)، وتعد فرنسا من بين الاقتصادات السبعة الأولى في العالم، اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (٢٩٣٧) مليار دولار في عام (٢٠٢١)، وتشكل (٢.٢٠%)، من الاقتصاد العالمي، كما في العقود الماضية، لذلك سعت فرنسا الى تعديل جزء مهم من سياساتها الخارجية بناء على الأولويات الاقتصادية، بما في ذلك المنطقة العربية، تماشيا مع الخطط الرئيسة للحكومة الفرنسية بعد عام ٢٠١٧، مثل تحويل فرنسا الى قوة صناعية تنافس المانية، ونمت تنمية اقتصادية مرتفعة، وقلصت عجز الموازنة، وخفضت الدين العام للحكومة، وخفضت معدل البطالة، وما الى ذلك في بحاجة الى إيلاء المزيد من الاهتمام الى دول المنطقة العربية المنتجة للنفط.(فرزاد،ص٥)، وبذلك تعد المنفعة الاقتصادية ركنا أساسيا في التوجه الفرنسي باتجاه المنطقة العربية وبشكل خاص دول الخليج العربي ودول شمال افريقيا، وغالبا ما جعلت فرنسا عملية تحقيقها متلائمة مع الظروف

الدولية بالشكل الذي تبقي على تحقيقها أيا كانت تلك الظروف، فالمنطقة تزود فرنسا بالموارد الأولية والنفط، وبالتالي فأن المساعدات الإنسانية الفرنسية الموجهة لدول المنطقة هي لضمان استمرار ورود هذه المواد، فعلى اية حال تستمر معظم المساعدات المرسلة للدول التي تعاني من حالة اللاستقرار والأزمات في الرجوع الى فرنسا على شكل طلبات تجارية بسلع وخدمات فرنسية، فهي عملية مهمه لتوجيه وتوظيف القوة الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية.(خيري،١٩٩٥،ص٨٨-٨٩). فمحاولتها ببسط سيطرتها على الشرق الأوسط لتكون قريبة من قناة السويس التي تربط بين الشرق والغرب، كما ان للمغرب العربي أهمية حيوية بالنسبة لفرنسا وذلك لقربه الجغرافي منها واهميته الاقتصادية ولم تكن مصلحة فرنسا في نفط الخليج العربي اقل أهمية من مصلحتها الاستراتيجية في المغرب العربي، فمع تزايد أهمية النفط في الحياة الاقتصادية للدول الكبرى.(علي الحاج،ص١١٥)، لذلك يعد النفط عصب المبادلات بين فرنسا ودول المشرق العربي، وأصبحت السعودية اهم مزود لها وقد رأينا سعي فرنسا للحفاظ على علاقاتها مع دول الخليج العربي الممول الرئيسي لفرنسا من النفط العربي، فإذا كان النفط اهم واردات فرنسا من الدول العربية، فإن الأسلحة تمثل اهم صادرات فرنسا للمنطقة.(محمد،٢٠٠٢،ص٣٥٥-٣٥٦)، وتعد السعودية شريكا مهما لصادرات السلاح الفرنسي اذ تستقبل سنويا أسلحة فرنسية متوسط قيمتها اربع مليارات وخمسمئة مليون ريال سعودي (مليار يورو)، وقد قدم خبراء التجارة الفرنسيين افكارا مثيرة حول هذا الشأن، اذ ترتبط العقود الكبيرة التي تنشئ شركات منبثقة من الاقتصاد الفرنسي غالبا بالصناعات العسكرية، فالشركات العاملة في هذا القطاع توظف العديد من الناس في فرنسا، وتحرك قطاعات اخر، كما انهم اكبر المنفقين على البحث والتطوير، الدافع للنمو الاقتصادي، اذن اكثر الشركات نفعا للاقتصاد الفرنسي هي التي تبيع الأسلحة او المنتجات المرتبطة بها.(جيريمي،٢٠٢١،ص٣١)، وأصبح الأمر أشبه بتبادل المنافع الذي توج بتحالف سياسي وتجاري، فمن جهة تجد الدول العربية في فرنسا حليفاً غربياً قوياً منفتحاً على علاقة ندية غير اعتمادية ويعترف بالسيادة لشركائه بعيداً عن الشروط المزاجية الأمريكية، ومن جهة ثانية تجد فرنسا لصناعاتها العسكرية أسواق متعطشة لتنويع تسليحها ولتجديد ترساناتها والتأهب للمخاطر الإقليمية المتوقعة، ومن هذه الصفقات ذائعة الصيت عقود التسليح للجيش المصري بين عامي ٢٠١٦-٢٠١٩، ومنها صفقة حاملة الطائرات "ميسترال" والمقاتلات "رافال" وأيضاً الفرقاطة البحرية "فريم" فضلاً عن عقود التصنيع المشترك للقطع البحرية والتدريبات المشتركة بين الجانبين وتنسحب أيضاً هذه الصفقات على دول الخليج بشكل خاص،(رابحة،ص٦)، فقد تم الإعلان عن أن أهم صفقات تزويد السعودية بالسلاح الفرنسي في نيسان ٢٠١٨ بما يعادل (١٨ ) مليار يورو، وهو الأمر الذي رفع صادرات السلاح الفرنسي في هذا العام بمقدار الثلث تقريباً، فيما استحوذ الشرق الأوسط وحده على ٤٢% من هذه الصادرات العسكرية الفرنسية' وكانت السعودية قد استبعدت فرنسا من مناقصة شراء أسلحة في مطلع العام ٢٠٢٠، غير أن عقود التسليح قد تجددت بين البلدين مرة أخرى خلال جولة للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الخليجية في تشرين الثاني ٢٠٢١، إذ كانت هذه الزيارة بمثابة مناسبة لتجديد الشراكة الوثيقة بين باريس والرياض سواء في الملفات السياسية أو العسكرية والاستراتيجية، فيما وقعت الإمارات أيضاً مع فرنسا عقد شراء ٨٠ طائرة "رافال" خلال زيارة

الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون للخليج في تشرين الثاني ٢٠٢١، بينما حصلت مصر في ايار ٢٠٢١، على عقد شراء ٣٠ طائرة "رافال" جديدة لتنضم إلى ما تم شرائه سابقاً لتجديد الترسانة العسكرية المصرية بالسلاح الفرنسي. (رابحة، ص ٨-٩)، وسعت فرنسا بشكل كبير بعد تولي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى تحقيق نفوذ اقتصادي في العراق والحصول على امتيازات من خلال توظيف قوتها الناعمة لتنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة من خلال اظهار استعدادها للمشاركة بنشاط في إعادة اعمار العراق، ووقع خط تمويل بقيمة مليار يورو على مدى اربع سنوات في تشرين الثاني ٢٠١٩، لتعزيز اعمار العراق، كما حققت الزيارات الثنائية تقدما كبيرا في التعاون الاقتصادي، بعد حضور الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون مؤتمر بغداد في ٥ايلول ٢٠٢١، وقعت شركة توتال (اكبر شركة نفط فرنسية) عقدا بقيمة (٢٧) مليار دولار للاستثمار في منشأة النفط والغاز العراقية، وبلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وفرنسا (١,٣١) مليار يورو في عام ٢٠١٩، وهو اعلى مستوى منذ عام ٢٠١٣، وبلغت واردات فرنسا من العراق (١,٠٧) مليار دولار في عام ٢٠٢١، وبلغت صادرات فرنسا الى العراق (٣٤٨,٢٥) مليون دولار في عام ٢٠٢١ .(فرزاد،ص ٦-٧)

ثالثا: الثقافة:

مما لا جدال فيه ان تاريخ وثقافة فرنسا، موطن حرية الرأي يشغلان مكانة مرموقة في السياسة العالمية، ولم يحدث ذلك من تلقاء نفسه، وانما بفضل سياسة ثقافة موجهة، دائما ما يسترشد رؤساء الدولة الفرنسية في تطبيقها بالمصالح الوطنية لبلدهم قبل كل شيء.(سيرجي،٢٠١٠،ص١٣)، اذ يساهم التأثير الثقافي والفكري في زيادة الوزن السياسي لأي دولة، كما يشارك في بناء واقع وتشكيل صورة إيجابية بالارتكاز على دعائم عديدة من اجل تطوير عملها، لذلك سعت فرنسا الى تعزيز التأثير الثقافي باعتباره أداة من أدوات القوة الناعمة الفرنسية التي تسعى من خلالها الى تحقيق جاذبية الدولة ونشر المعرفة والأفكار والابداع على النمط الفرنسي عن طريق تصدير صورة ناجحة عن الحضور الفرنسي في العالم، وبذلك ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على التأثير الثقافي من خلال ابراز التعاون الثقافي كأداة فعالة في بناء نموذج فكري فرنسي يرتكز على الاندماج بواسطة اللغة والتعاون الثقافي.(فاطمة وهاني،٢٠٢٣،ص٣٣٧)، فالثقافة اخذ وعطاء وعلاقات واسعة تساهم في بناء أرضية صالحة لتكوين التعاون العربي الفرنسي، اذ يعمل الجانب الثقافي على التعمق في أوجه التعاون لتقريب المفاهيم والقيم بين الشعوب، وان ما يتم تحقيقه في هذا المجال انعكس بوضوح في المؤتمرات والمثقفون العرب والفرنسيون.(علي الحاج،ص١٥٨-١٥٩)، وتتنوع الجهات الفاعلة في مجال الدبلوماسية العامة والثقافية في فرنسا، مهمتها تعزيز اللغة الفرنسية، وتعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم التعليم العالي والتدريب، لا تحتاج عظمة فرنسا الثقافية الى براهين واثباتات من نوع خاص.(سيرجي،ص١٣-١٤)، اذ تمتلك فرنسا بحكم تاريخها مؤسسات ثقافية مهمه معترف بها دوليا مثل متحف اللوفر، وجامعة السوربون، ومعهد باستور ومعاهد كبرى كثيرة، وهي البلد الأول الذي يجذب السواح باعتبار باريس المدينة الأكثر ارتيادا في العالم، إضافة الى

اللغة الفرنسية التي تعد لغة رسمية في الأمم المتحدة وفي اكثر من ٢٩ دولة.(رقية،ص٢٣٦)، وباعتبار اللغة عامل أساسي في نقل الثقافة، وزيادة نسبة المنح المقدمة للطلاب والتبادل التعليمي واستحداث المعاهد الثقافية في الخارج، وارسال البعثات من المعلمين والمهندسين والأطباء وكل ما من شأنه يعزز ويعبر عن ثقافة البلد.(علي باكير،ص٧٤)، فبناء على معطيات القوة المذكورة انفا تعمل فرنسا على نهج يتوافق مع مصالحها الخاصة بما يحقق أهدافها الكبرى وذلك من اجل ممارسة التأثير الذي تريده في المنطقة العربية، فكان ومازال التأثير الثقافي الفرنسي دائما مصدر قوتها وهي تسعى لتوسيع هذه الفاعلية عن طريق توظيف قوتها الناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية لتكون قادرة على التكيف مع العولمة الحالية، ويعتبر ذلك توجها قويا للسياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية من اجل تحقيق المزيد من الابداع والتأثير الاستراتيجي.(رقية،ص٢٣٤-٢٣٦)، وفي كلامنا عن قوة الإخضاع الناعم من قبل الفرنسيين الذين يأملون ان يضمن هيمنتهم من خلال اعداد افراد جدد باستخدام مواردها الثقافية المتنوعة، وتعمل دائما على تحويل هذه الموارد الثقافية الى قوتها الناعمة لتعزيز نفوذها وتأثيرها، ضمن هذا المنطق، وحاولت الإمساك بإحدى الأدوات الأكثر تأثيرا خدمة لمصالحها الحيوية، في دول المغرب العربي من خلال توظيف المدخل التربوي والثقافي وتوطين اللغة الفرنسية، وترسيخها في مناهج التعليم، وتحويلها إلى ما يشبه (العقيدة التربوية والتعليمية"، محدثة لهذا الغرض المنظمة الدولية الفرنكوفونية عام١٩٧٠، والتي أصبحت وظائفها بعد سنوات طويلة من التطور أكثر تنوعا لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، تبعا لما سبق، يبدو أن لهذا الواقع منطق لن يخدم المنطقة العربية بجميع بلدانها، فالتواجد الفرنسي المستمر وما ينتج عنه أي مشروع او سياسة، وما يحمله من اهداف سياسية واقتصادية وثقافية تحقق اهداف استراتيجية طويلة الأمد بوسائل ناعمة لزيادة الدور السياسي والاقتصادي والثقافي، علاوة على حجم السيطرة الثقافية لفرنسا من خلال صياغة الهويات الثقافية، وأنظمة التعليم والإعلام، والتكوين المستمر في الجامعات الفرنسية، كل ذلك يرسم ملامح متعددة للهيمنة والنفوذ الفرنسي في المنطقة.(الحبيب،٢٠٢٤،ص٨١-٨٢)، تمثلت مصلحة فرنسا في المنطقة العربية اتباع سياسة خارجية تقرب الشعوب وتنشر السلام والتبادل الثقافي، فعلى سبيل المثال وقعت فرنسا اتفاقا مع السعودية على تأسيس دار اوبرا وتأسيس أوركسترا وطنية وتعد هذا الاتفاق وسيلة عظيمة لضمان علاقة طويلة الأمد وبناء علاقات على مستويات مختلف بين الدولتين، فإن أي فرصة لعمل او شراكة يعد فرصة لبناء علاقات أخرى ووسيلة لمزيد من الفاعلية وتحقيق حضور أوسع في المنطقة، وكذلك يمكن تأمين اذا ضعفت العلاقة يوما لسبب ما، يكون هناك ما يسمح بالحوار، وكذلك ستفتح أداة التأثير الثقافي للقوة الناعمة الفرنسية الباب امام الاستثمارات طويلة الاجل، وهو ما يسمح بالوصول الى شركاء حوار جدد، وتمثل وسائل لضخ تدفقات جديدة من التواصل مع الدول شريكة، فإن فرصة التأثير الثقافي كأداة للقوة الناعمة الفرنسية تجاه المنطقة العربية، ستتضاعف في المستقبل لتعود بالنفع على فرنسا ودول المنطقة سياسيا واقتصاديا.(جيريمي،ص٣٧-٣٨)، الى جانب ذلك يعد متحف اللوفر في أبو ظبي الذي تم افتتاحه في نوفمبر ٢٠١٧، علامة بارزة للقوة الناعمة الفرنسية ومسار سياستها الخارجية تجاه المنطقة على المستوى الثقافي وتعزيز التقارب

والتفاهم بين الشعوب، خاصة على المستوى الثقافي، مشيرا إلى تقدير البلدين للتراث الثقافي الإنساني المشترك وعملهما معا على الاهتمام به وتعزيز دوره في تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب، وفي ديسمبر ٢٠١٨، أصبحت دولة الإمارات عضواً منتسباً في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، فيما قررت الإمارات إعادة إدراج تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية اعتبارا من مطلع العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ لأكثر من ٨ آلاف تلميذ إماراتي تعلّم اللغة الفرنسية.(اللوفر،٢٠٢٣).

فمن خلال ما تقدم ذكره نجد ان فرنسا بعد عام ٢٠١٧، مع تولي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، تمكنت من احداث فرق كبير في مجال السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، عن طريق توظيف القوة الناعمة في تنفيذ سياساتها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وذلك يعطينا مؤشرا قويا ان فرنسا اعتمدت بشكل أساسي على التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي، الذي يعمل على كيفية جذب المواطنين في العالم ومن خلاله تؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية العالمية في اتجاه مصالحها، لكن علينا ان لا نخطئ في ان هذه القوة الناعمة بعيدا عن كونها مجرد استعراض بسيط هي استثمار طويل الاجل يجب ان يتسم بالجدية الشديدة والتنظيم، وان تجد فرنسا تضافر داخلي للدفاع عن مصالحها بطريقة متسقة ومتماسكة دوليا.

**الخاتمة:**

من خلال ما تم ذكره في البحث نجد ان توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول مطلب فرضته العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وعليه يبقى سعي الدول لتفعيل هذه السياسية في تنفيذ سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى، يعتمد على قدراتها وامكانياتها في اكتساب خصائص هذه القوة، وفرنسا في هذا الاطار حاولت توجيه مواردها وامكانياتها في سبيل تفعيل قوة ناعمة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها، فهي بما تملكه من إمكانيات ووسائل سياسية واقتصادية وثقافية، تستطيع ان تولد قوة ناعمة تكفيها لتعظيم مكانتها الإقليمية والدولية، فمخرجات هذه القوة تزيد في نفوذها وتواجدها في المنطقة العربية، لذلك كرست فرنسا جهودها في توظيف القوة الناعمة في توجهاتها الخارجية، وبالأخص في المنطقة العربية باعتبارها منطقة مصالح سياسية واقتصادية كبيره بالنسبة للدول الكبرى التي من ضمنها فرنسا، تُعوِّل فرنسا في سياستها الخارجية في عهد الرئيس الفرنسي ماكرون على دبلوماسية معتدلة تحاول من خلالها إقناع الشركاء في المنطقة بوجاهتها في ضل الاستقطابات الدولية والإقليمية الحادة، ويُسجَّل لفرنسا قدرتها على تقديم نفسها مستقلة عن أجندات الولايات المتحدة والصين وروسيا، وأنها أكثر تمايزاً عن أجندات دول أوروبية حليفة مثل ألمانيا والمملكة المتحدة. ووفق هذا الموقع الذي تحتله فرنسا استطاعت باريس إقناع جميع الأطراف المعنية بالمشاركة في آلية مؤتمر بغداد، وطرح مبادرات السلام والحوار بين الأطراف الدولية المتعددة.

وفي ضوء ما تقدم نرى ان فرنسا تسعى الى دور ريادي في المنطقة العربية، من خلال توظيف جميع أدوات التأثير لتحقيق اهدافها العليا ومن ضمنها ادوات القوة الناعمة، التي اعتمدت عليها في جانب السياسي والثقافي وجعلها مصدرا

لجذب دول المنطقة العربية والتعاون معها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية.

التوصيات:

– ان الاعتماد على القوة العسكرية وحدها في العصر الحالي لا يحقق الأهداف المرجوة لفرنسا، وانما تطلب ذلك استخدام وسائل الاقناع والجذب أي القوة الناعمة ويضاف اليها كيفية توظيفها في عصر العولمة والتطور التكنولوجي، حيث يستطيع الاعلام او مواقع الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي احداث اثر وتغير في سلوك ومسارات تفكير الشعوب وهو الامر الذي عجزت عنه القوة العسكرية في زمن الحروب .

–ان الجاذبية الثقافية (التاريخ والفن) والقيم السياسية (الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة)، والسياسة الخارجية (سيادة القانون الدولي وتعدد الأطراف)، هي مصادر أساسية تغذي القوة الناعمة للسياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية، فإن الصورة الإيجابية لفرنسا ومهاراتها في التواصل مع الدول المنطقة العربية وجاذبية الثقافة والأفكار والتأثير السياسي والاقتصادي يقوي القوة السياسية الفرنسية الناعمة، التي تضمن القدرة على التأثير الفرنسي وتعديل سلوك الدول الأخرى، دون استخدام الاكراه.

– عند تنفيذ القوة الناعمة، فإن امتلاك أدوات لا يكفي لتحقيق الأهداف المرجوة منها، يكمن ذلك في ان تكون الدولة قادرة على اختيار افضل أداة مع مراعاة الفئة المستهدفة، فضلا عن ذلك ان تكون هناك قوة في القيادة وهي قدرة على تغيير سلوك الاخرين وتوجيهها عن طريق الجذب والاقناع .

– يجب ان تستثمر أدوات التأثير الاقتصادي والسياسي والثقافي بالكامل، الامر الذي يجعل فرنسا من خلالها تؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية العالمية تجاه مصالحها في المنطقة العربية، وعلينا الا نخطئ، ان القوة الناعمة الفرنسية هي استثمار طويل الاجل يجب ان يتسم بالجدية والتنظيم، من خلال إيجاد تضافر داخلي للدفاع عن مصالحها بطريقة منسقة ومتماسكة، ويجب ان تعمل الوزارات والسفارات والشركات ومراكز الأبحاث والجامعات معا في هذا الاتجاه لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسية بشكل يخدم المصالح الفرنسية في المنطقة العربية.

– ان الخطوة المهمة والأخيرة لتوظيف القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية، هي تقييم النجاح لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومراعاة العوامل التي يمكن ان تؤثر عليها، فمن المهم الاخذ بالحسبان ان سياسة الحوار والتقارب الفرنسي العربي يشار اليهما عموما على انهما أداة من أدوات القوة الناعمة الفرنسية، ف من الضروري الحصول على النتائج المرجوة في المدى القريب او البعيد، بعد استخدام الأدوات اللازمة وفقا لاستراتيجية محددة مسبقا وهو ما يسمى بالإدارة المناسبة لموارد الدولة، فعلى الدولة وضع أولويات لتحقيق أهدافها، حيث غالبا ما توجد اهداف وغايات اكثر من الموارد المتاحة للدولة فعلى الدولة ان تقوم بانتقاء الأهداف الأكثر أهمية والأكثر قابلية للتنفيذ بدلا من تبديد طاقة وموارد الدولة وينتهي الامر دون تحقيق الأهداف المطلوبة.

المصادر:

الكتب:

-احمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية القضايا الإشكالية من منظور واقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠٢١.

-بلال شاكر الرشايدة، فرنسا والقضية الفلسطينية من نابليون الى ماكرون، دار الجنان للطباعة والنشر، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٢١.

-بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي من ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧.

-خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر، الأردن – عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

-جوزيف ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة د.محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان للنشر الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية – الرياض،٢٠٠٧ ، ص ٩٥.

-جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة :احمد عبدالحميد نافع، مراجعة: السيد امين شلبي، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

-سيرجي ايفانوفيتش كوسينكو، سياسة الثقافة او ثقافة السياسة: تجربة فرنسا، ترجمة: عماد محمود حسن طحينة، أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

-شارل سان برو، السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة، ابوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

-علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

– علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

– سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية. دراسة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005. ٢٠١٣م، دار البشير للثقافة و العلوم ، الطبعة الاولى ،القاهرة، ٢٠١٤.

–مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

–محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان–بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

المجلات والدوريات:

–احمد محمد دايح ومثنى فائق مرعي، سياسة فرنسا تجاه القضايا العربية بعد العام ٢٠١١،مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٤)، العدد (٣٠)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٢.

–الحبيب استاتي زين العابدين، الدور الفرنسي في المغرب الكبير: قراءة من منظور واقعي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد(١)، المجلد (١٦)، يونيو ٢٠٢٤، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

–بسعود حليمة، الدبلوماسية الاقتصادية: الابعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد(١)، المجلد(١٥)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ابريل ٢٠٢٢.

–خيري عبدالرزاق جاسم، التنافس الفرنسي الأمريكي على القارة الافريقية: دراسة في الانموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٢)، السنة الأولى ١٩٩٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

–رقية بوقراص، القوة الناعمة: فرنسا من الاشعاع الثقافي الى دبلوماسية التأثير، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد،(١)،المجلد (٤)، حزيران ٢٠١٧.

–سمير الظاهر، السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط في ظل رئاسة جاك شيراك، مجلة دراسات دولية، العدد(٢٢)، كانون الأول/٢٠٠٣، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد.

–عقيد خالد حمودي العزاوي، القوة الناعمة والتحديات السياسية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (١٤)، العدد (٢٣)، ٢٠٢٢، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد –العراق.

–علي باكير، نحو اطار نظري في صناعة القوة الناعمة، مجلة سياسات عربية، المجلد (٩)، العدد (٥٣)، تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر.

-فاطمة السويدي وهاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد الفرنسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم السياسية، العدد(٦٥)، حزيران (٢٠٢٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

-وليد جرجيس اسعد، السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون: الازمة الأوكرانية ٢٠٢٢ نموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٣)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣.

الدراسات:

-جيريمي لاكي، مكانة المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية منذ اندلاع الانتفاضات العربية، دراسات، العدد (٦٠)، يونيو ٢٠٢١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية – الرياض.

-رابحة سيف علام، السياسة الخارجية الفرنسية: حصاد سنوات ماكرون في الشرق الأوسط، دراسات مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل ٢٠٢٢.

– فرزاد رمزاني بونيش، النهج الفرنسي تجاه العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد – العراق، ٢٠٢٢.

الرسائل الجامعية:

-اماني خالد عبدالهادي، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القضايا العربية في عهد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

الكتب الأجنبية:

-Joseph S. Nye, soft power and great –power competition: shifting sands in the balance of power between the united states and china , Cambridge – USA, December, 2022.

-Mingiang Li, Soft power: Chinas emerging strategy in international politics, Maryland: Lexington books, 2009.

المواقع الالكترونية:

-FLORINE BRIÈRE, "Le concept de « Soft Power » en 15 points clés", major-prépa, 2 janvier 2022. On cite: https://major-prepa.com/geopolitique/concept-soft-powe\

-Jonathan mcclory, the soft power 30 Global Ranking of soft power 2017, USC center on public Diplomacy, Portland, 2017:

www.campusfrance.org

-اللوفر وجامعة السوربون مفهوم عميق: من أبو ظبي الى باريس .. جسور ثقافية عابرة للحدود، ١١ مايو ٢٠٢٣، دولة الامارات العربية المتحدة – أبو ظبي.

https://www.emaratalyoum.com/

-كريستين إسكندر،الاتحاد الأوروبي في حقبة القوة الذكية، ٢٥ تموز ٢٠١٨، مجلة السياسة الدولية ،

www.syasssa.org.eg

- كاميل لونس، استعادة المكانة مستقبل السياسة الفرنسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (حلقة نقاشية)، انتريجونل للتحليلات الاستراتيجية، ١١ يونيو ٢٠٢٤.

https://www.interregional.com

-انس محمد خضر، السياسة الفرنسية بين بيروت ودمشق الدوافع والمالات، مركز العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، ١٣ اذار ٢٠٢٣

https://capitalforum.net

- ماكرون: فرنسا تعارض أن يصبح لبنان "غزة جديدة"، رويترز للاخبار،٢٦ أيلول ٢٠٢٤.

https://arabic.rt.com/world/

- محمد قواص، الانخراط النشط: فهم سياسة فرنسا العربية في عهد ماكرون، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢، مركز الامارات للسياسات.

https://epc.ae/ar/details/brief/aliankhirat-alnashit-fhm-siasat-faransa-alarabia-fi-ahd-

- France diplomacy, war in Syria: under standing francs position, Jun/ 2020.

https://www.diplomatie.gouv.fr